جونسون «متفائل» بإمكان التوصل لاتفاق بشأن «بريكست»

رئيس الوزراء بوريس جونسون

لندن – «وكالات» : أعلنت رئاسة الوزراء البريطانية الأربعاء أن رئيس الوزراء بوريس جونسون «متفائل» بما ستسفر عنه المفاوضات المستمرة مع الاتحاد الأوروبي لمرحلة ما بعد بريكست، لكنه مستعد في الوقت نفسه لاحتمال عدم التوصل الى اتفاق في 31 يناير المقبل.

وقالت المتحدثة باسم جونسون أليغرا ستراتون للصحافيين «إنه متفائل، لكنه أبدى دائماً ثقته بأن الأمر سيكون جيداً بالنسبة إلينا من دون اتفاق».

وأضافت «إذا كان بالامكان إبرام اتفاق فسيكون الأمر برمته جيدا، لكنه (جونسون) أيضاً واثق بقدراتنا على التوجه إلى التجارة بالشروط الأسترالية كما يسميها»، في إشارة الى شروط منظمة التجارة العالمية.

ومع استمرار المفاوضات المكثفة في لندن في لحظاتها الأخيرة، جاءت تعليقات داونينغ ستريت مع تحذير رئيس المفاوضين الأوروبيين ميشال بارنييه من أنه لا يمكنه ضمان اتفاق مع بريطانيا وأن الأيام القليلة المقبلة ستكون حاسمة.

ونقل دبلوماسيون أوروبيون عن بارنييه قوله مع بدء العد العكسي لانتهاء المرحلة الانتقالية لبريكست في 31 ديسمبر أن الخلافات تتمحور حول قضايا تنظيمية وحوكمة الاتفاق المستقبلي والصيد.

وأضافت المتحدثة باسم جونسون «نبقى منخرطين في محادثات مكثفة. نريد الوصول إلى اتفاق تجارة حرة».

ورفضت التعليق على تفاصيل المفاوضات، لكنها شددت على أن مطالب بريطانيا «تحترم بالكامل سيادة المملكة المتحدة».

وقالت: «هذه ليست مجرد كلمة، بل لها نتائج عملية»، مشيرة إلى رغبة بريطانيا باستعادة السيطرة الكاملة على حدودها وسياسة الدعم الحكومي ومياه الصيد.

وهناك خطر آخر يخيم على المحادثات في حال استمرت بريطانيا بخططها لإلغاء أجزاء من معاهدة الخروج من الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بتشريعين، قانون الأسواق الداخلية وخطة مالية مقبلة.

وأعادت المتحدثة التأكيد أن البنود التي تنتهك الاتفاقية والمصممة لابقاء التجارة الحرة مع إيرلندا الشمالية هي مجرد «شبكة أمان قانونية».

ونفت ستراتون أن يكون اي فشل في التوصل إلى اتفاق وربما أرجاء المفاوضات إلى العام المقبل بعد وقت مستقطع فوضوي قد يفسد العلاقات مع بروكسل.

وقالت «لدينا علاقات دافئة وحضارية مع أصدقائنا وزملائنا الأوروبيين»، مضيفة «ولدينا فريق تفاوض حالياً يعمل بجهد للتوصل إلى اتفاق».

وتابعت «وحتى يصبح الأمر واضحاً أن كان هناك اتفاق أم لا، فان هذا ليس شيئاً يفكر فيه أي شخص في هذا المقر، كيف سنتعامل مع الاتحاد الأوروبي في حال عدم التوصل إلى اتفاق».

ترامب يلمح إلى الترشح مجدداً للرئاسة في 2024

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات» : ألمح الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته، دونالد ترامب، في حفل بمناسبة عيد الميلاد في البيت الأبيض إلى أنه سيترشح مرة أخرى للرئاسة في 2024، بعد خسارته في انتخابات نوفمبر أمام جو بايدن، حسب عدة وسائل إعلام محلية، الأربعاء.

ويعد تعليق ترامب، الذي سجله أحد الحاضرين في مقطع فيديو يوم الثلاثاء وتداولته وسائل التواصل الاجتماعي الأربعاء، أوضح إشارة حتى الآن على أنه سيسعى للترشح لولاية ثانية بعد انتهاء الأعوام الأربعة الأولى لبايدن.

وقال ترامب وسط هتافات الحاضرين: «مرت أربعة أعوام مذهلة منذ أن جئت إلى البيت الأبيض. نحاول أن نحصل على أربعة أعوام أخرى. إذا لم يكن ذلك ممكناً، فسأراكم بعد أربعة أعوام».

كان ترامب يشير بذلك إلى استراتيجيته القانونية لقلب نتيجة الانتخابات ورفضه الاعتراف رسمياً بفوز بايدن، ولي الشائعات المتزايدة عن ترشحه للبيت الأبيض في 2024.

وبسؤالها عن ذلك في مؤتمر صحفي يوم الأربعاء، اكتفت المتحدثة باسم البيت الأبيض كايلي ماكناني بالإشارة إلى أن حملة إعادة انتخاب ترامب لا تزال قيد التقاضي في ويسكونسن، ونيفادا.

لم يرغب ترامب في توضيح إذا كان سيحضر حفل تنصيب بايدن، رغم أنه وفقا لـ إن بي سي نيوز، لا يخطط لذلك.

الكنيست الإسرائيلي يوافق على حل البرلمان وإقامة انتخابات مبكرة

الكنيست الإسرائيلي

الأراضي المحتلة – «وكالات» : أعلن متحدث باسم البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) الأربعاء أن النواب وافقوا على حل البرلمان في قراءة اولى في خطوة على طريق انهيار الحكومة الائتلافية بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو ووزير الدفاع بيني غانتس.

وحصل مشروع القانون الذي اقترحته المعارضة لحل البرلمان على 61 صوتاً مؤيداً مقابل 54 صوتا ضده من اصل 120 مجموع اعضاء البرلمان، وذلك بعد أن أعلن غانتس المنافس السياسي لنتانياهو أن حزبه «أزرق أبيض» (كحول لفان) سيغادر التحالف.

اتفاق بين إثيوبيا والأمم المتحدة على إيصال مساعدات لتيغراي

لاجئون من تيغراي أمام مركز لتوزيع مساعدات غذائية من الأمم المتحدة

أديس أبابا – «وكالات» : أعلن مسؤولان في الأمم المتحدة اتفاق إن إثيوبيا والمنظمة الدولية الأربعاء، على دخول المساعدات إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في إقليم تيغراي، الذي أعلنت القوات الاتحادية انتهاء عمليتها العسكرية ضد القوات المحلية فيه.

وقالت مديرة مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إثيوبيا آن إنكونتر لرويترز، إن الاتفاق وقع.

وذكر مصدر بالأمم المتحدة، طلب حجب هويته، أن الأمم المتحدة والحكومة شكلتا مجموعة لوجستية لضمان وصول المساعدات الإنسانية.

ويعتمد عشرات الآلاف على المساعدات الغذائية واضطروا للفرار من منازلهم في تيغراي.

روحاني يعارض قانوناً جديداً لوقف التفتيش الدولي للمواقع النووية

الرئيس الإيراني حسن روحاني

«وكالات» : أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني، معارضته لقانون أقره البرلمان الثلاثاء لإنهاء التفتيش الدولي للمواقع النووية الإيرانية، وقال إنه قد يضر بجهود إعادة إحياء الاتفاق النووي.

ويتضمن القانون الذي صادق عليه البرلمان، الذي يسطر عليه المحافظون، منع عمليات التفتيش الدولية للمواقع النووية الإيرانية في الشهر المقبل إذا لم ترفع الولايات المتحدة العقوبات الرئيسية.

ونقلت وكالة بلومبرغ للأنباء عن بيان لروحاني بثه التلفزيون الرسمي، أن الأمر «يضر بالجهود الدبلوماسية».

تجدر الإشارة إلى أن التشريع ليس نهائياً ويحتاج موافقة مجلس صيانة الدستور، الجهة المخولة بمراجعة التشريعات، قبل دخوله حيز التنفيذ.

من جانب اخر أعلن وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، الأربعاء، أن التكتل يعد لاجتماع لوزراء الدول الأطراف في الاتفاق حول الملف النووي الإيراني «قبل عيد الميلاد»، وذلك بعد مكالمة هاتفية مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف.

وقال بوريل خلال مؤتمر صحافي في بروكسل «تباحثت هاتفياً مع وزير خارجية إيران جواد ظريف وسأدعو لاجتماع وزاري (للدول الأطراف) قبل عيد الميلاد لإحياء هذا الاتفاق».

وأكد أن «هذا الاتفاق هو السبيل الوحيد لتفادي تحول إيران قوة نووية».

ومن المقرر عقد اجتماع للجنة المشتركة حول «خطة العمل الشاملة المشتركة» في 16 ديسمبر في فيينا.

وأوضحت دوائر بوريل أنه «سيجمع ممثلي الترويكا الأوروبية زائد اثنين (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والصين وروسيا) وسيكون برئاسة هيلغا ماريا شميت الأمينة العامة للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية».

وأوضحت المصادر أن «المشاركين سيبحثون الأعمال الجارية للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وطريقة ضمان التطبيق الكامل والفعال للاتفاق من قبل جميع الأطراف».

ولم يحدد بوريل موعد الاجتماع الوزاري ولا مكانه.

وتصاعد التوتر بعد انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أحاديا من الاتفاق في 2018 وإعادة فرضه عقوبات اقتصادية قاسية على إيران.

وبعد نحو عام من هذا الانسحاب، تراجعت طهران تدريجياً عن العديد من الالتزامات الأساسية بموجب الاتفاق المبرم في فيينا في 2015.

وبعد اغتيال محسن فخري زاده، أحد أبرز علماء الجمهورية الإسلامية والذي اتهمت إيران إسرائيل بالوقوف خلفه، أعيد فتح باب النقاش الداخلي بشأن الالتزامات النووية، لا سيما من قبل نواب في مجلس الشورى الذي هيمن المحافظون عليه بعد انتخابات فبراير.

وأبدت الحكومة الإيرانية الثلاثاء معارضتها لمبادرة برلمانية تطالبها بوقف تنفيذ التزامات أبرزها السماح للمفتشين الدوليين بتفقد منشآت نووية.

ويدعو المشروع الذي يتطلب خطوات عدة ليصبح قانونا نهائيا، الحكومة ومنظمة الطاقة الذرية الإيرانية الى «وقف» زيارات مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، و«إنتاج وتخزين 120 كلغ من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المئة سنوياً» لصالح «الحاجات السلمية للصناعة الوطنية».

فرنسا تضيق الخناق على التطرف بالتحرك ضد 76 مسجداً

وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان

باريس – «وكالات» : أعلن وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان مساء الأربعاء، أن أجهزة الدولة ستنفذ في الأيام المقبلة تحركاً ضخماً وغير مسبوق ضد الانفصالية، يستهدف 76 مسجداً.

وقال دارمانان في تغريدة على تويتر: «بناءً على تعليماتي، ستُطلق أجهزة الدولة تحركاً ضخماً وغير مسبوق ضد الانفصالية»، وأعلن «تفتيش 76 مسجداً يشتبه في أنها انفصالية، وتلك التي يجب إغلاقها، ستغلق».

ووفقاً لمعلومات نشرتها صحيفة لوفيغارو وأكدها مقرّبون من الوزير، أرسل دارمانان في 27 نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي مذكرة إلى مديري الأمن في سائر أنحاء البلاد، توضح بالتفصيل الإجراءات التي يجب اتخاذها ضد هذه المساجد، 16 في باريس ومنطقتها، و60 في سائر أنحاء البلاد، من بينها 18 مسجداً ستستهدف، بناء على تعليمات الوزير، بإجراءات فورية يمكن أن تصل إلى حد إغلاقها.

وأوضحت المصادر أن 3 من المساجد الـ18 تقع في نطاق بلدية سين سان دوني، مشيرة إلى أن أحدها رفض الالتزام بقرار من رئيس البلدية قضى بإغلاقه، والثاني أغلق في 2019 لكنه استمر في إقامة الصلاة، والثالث صدر قرار أمني بإغلاقه لكن أجهزة الدولة لم تتحقق من تنفيذ الأمر.

ويأتي إعلان العملية الأمنية قبل أيام من جلسة مجلس الوزراء الأربعاء المقبل، للنظر في مشروع قانون يرمي إلى تعزيز المبادئ الجمهورية بمحاربة «الانفصالية» والتطرف الإسلامي.

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أكد في مقال بصحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية في مطلع نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، أن «فرنسا تخوض حرباً ضدّ الانفصالية الإسلامية، لا الإسلام».